الفصل الأول

الإطار العام للبحث

obeikan.com

الفصل الأول

الإطـــار العـــام للبحـــث

اتسم مناخ السياسة الدولية الذى ظهر بعد انتهاء الحـرب العالميـة الثانيـة مباشـرة بطـابع التوتـر العنيف والشكوك المتبادلة بـين القـوى والتكتـلات الدوليـة الكـبرى، بعـد انهيـار التحـالف الـذى ضـم المجموعة الواسعة من الـدول ذات التباينـات الأيديولوجيـة المختلفـة فـى صراعهـا المشـترك ضـد القـوى النازية. وقد زاد من حدة هذا التوتر ظهور تطلعات جديدة على الجانبين، فقد برزت الولايات المتحـدة الأمريكية كقوة جديدة اقتصادية هائلة، حيث كان فى جعبتها حوالى ثلثـى ذهـب العـالم، الأمـر الـذى جعلها أكبر دولة دائنة فى العالم، وذات قوة عسكرية استطاعت بها أن تضع حداً للحرب[1].

وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ضالتها مع علامات النصر التى بدأت تلوح فى الأفـق باتفاقية "بريتون وودز"، والتى كان الهدف منها فى البداية هـو محاولـة إعـادة بنـاء أوربـا الجديـدة بعـد الدمار الذى حاق بها مـن جـراء الحـرب العالميـة الثانيـة، والتـى تم علـى أساسـها نشـأة البنـك الـدولى وصندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥. [2]

كما انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة أخرى لكى تحافظ بها علـى مسـتويات المعيشـة المرتفعة، والتوظف، من خلال توسيع نفوذها الاقتصادي، وأن تكسب حلفائها فى صراعها ضد الاتحاد السـوفيتى والأيديولوجيـة الماركسية، ومـن ثـم فقـد تم وضـع برنـامج مارشـال أو "برنـامج الإنعـاش الأوربي"، والذى عمل على تقديم العون لتلك الدول التى يعانى اقتصادها من تدهور خطير.[3]

وبـالفعل تم تقديـم كثـير مـن العـون لـدول أوربـا الغربيـة فـى صـورة قـروض ميسـرة ومنـح ومساعدات، بالإضافة إلى الإنفاق العسكرى وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك.

وفى مواجهة الولايات المتحدة ظهر الاتحاد السوفيتى بعد نجاحـه هـو الآخـر فـى تحقيـق هدفـه الاستراتيجى الأول والذى كان قائماً على تصفية التوسع النازى على حدوده، مما سـاعده علـى ترسـيخ

١- جامعة الكويت، الموسوعة السياسية، الكويت، ١٩٩٤ ص ص ٦٨٣، ٦٨٤.

2- Koeheane, Robert O, and Nye, Joseph S., Power and Interdependence, 2ed. edition, US, Harvard University, 1989, p 78, 79.

٣- رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف: دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨ ص ص ١٤٢-٢٣٠ (سلسلة عالم المعرفة، ع ١١٨).

انظر أيضا :

- كيندي، بول، القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠-٢٠٠٠، القاهرة، مركز ابن خلـدون للدراسـات الإنمائية، ١٩٩٣، ص ٥٠١ .

- Ronaldinelli, Dennis A. , Development Administration and US Foreign Aid Policy, London, Lynne Rieenner Publisher, 1987,p17 .

سيطرته العسكرية والسياسية على منطقة شرق أوربا، ومن ثم تكتيلها فى حزام أمنى عريض، أصبح ركيزة أساسية للدفاع عن كيانه ونفوذه ومصالحه ضد أى تهديد، وقد عُرفت هذه الفترة بالحرب الباردة، سعى فيها كلاً من القطبين إلى بسط نفوذه وتكثيف جهوده للضغط على الآخر.(١)

وكان الطريق لمحاولة الاحتواء التى سعى إليها كل قطب هو إقامة أحلاف وقواعد عسكرية ومواثيق تحول دون وصول الجانب الآخر إلى مناطق نفوذه.(٢)

وكان الاتحاد السوفيتى قد رفض من قبل التصديق على اتفاقية "بريتون وودز" لما رأى فيها هيمنة واضحة من الولايات المتحدة، ومن ثم فقد سارع بتكوين "الكوميكون" كتنظيم فى مقابل صندوق النقد الدولى والبنك الدولي، والذى يضم مجموعة الدول الاشتراكية للعمل على تجميع أوجه التعاون الاقتصادى والتجارى والنقدى والتكنولوجى.(٣)

وإزاء هاتين الاستراتيجيتين ظهر ما عُرف بالاستقطاب الدولى فى أعنف صوره، والتى حاولت كل قوة استقطاب عدد من الدول التابعة، والتى كانت تُصنف وفقا لمقدار تحيزها إلى هذه الكتلة أو لغيرها، الأمر الذى استغلته هذه الدول فى الحصول على مزيد من العون وإلا تلجأ إلى عدم الانحياز أو التلويح بالاتجاه نحو الطرف أو المعسكر الآخر.(٤)

وقد أفرز هذا التوتر نتيجة هامة هى: زيادة التوتر الدولى بسبب سباق كل من القطبين على ضم أكبر عدد ممكن من الدول مستخدماً فى ذلك كل أساليب الترغيب والتهديد.(٥)

أما دول العالم الثالث فقد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الحركات الوطنية التحررية، والتى ساعد على اشتعالها ما عانته من استنزاف لمواردها وطاقتها من الدول الاستعمارية لخدمة مصالحها، وبالفعل بدأت البلاد المُستعمَرة تحصل على استقلالها السياسى بإرث اقتصادى مشوه فى هياكلها الإنتاجية، والذى يتضمن مستوى متدنٍ من تطور القوى المادية بالإضافة إلى تميزه باستثمار ضعيف لرأس المال ومستويات ضعيفة لتعليم العمال، بل أيضا غلبة العمالة الأجنبية فى قطاع التصدير(٦)، كذلك سوء توزيع فى الدخول، وفقر، وجوع، وجهل، ومرض مما جعلها معتمدةٌ على السوق العالمية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الدول كانت دائنة لمستعمريها، إلاّ أن الأمر لم يغير شيئاً

---

١ -جامعة الكويت، مرجع سابق، ص ص ٦٨٣، ٦٨٤ .

٢-كيندي، بول، مرجع سابق، ص ص ٥١٨-٥٤٦ .

٣- رمزى زكى، مرجع سابق، ١٥٤ .

4- Arnold, Guy, Aid and the Third World: the North South Divide, London, Robert Royce Limited, 1985, P17 .

٥-جامعة الكويت، مرجع سابق .

6- Carnoy, Martin, Education and Social Transition in third World, New York, Princeton University, 1990, P31,32 .

حيث بدا جلياً فى طلب مصر والهند الإفراج عن الأرصدة الإسترلينية المتراكمة على بريطانيا كديون أثناء مناقشات "بريتون وودز" والذى قوُبل بالرفض باعتباره خارج نطاق الاتفاقية. (١)

ومع حركات التحرر بدا للدول الاستعمارية أنها سوف تفقد أدواتها التقليدية فى الاستعمار ومن ثم فقد كان عليها أن تبحث عن طرق جديدة تستطيع من خلالها أن تحافظ على نفوذها وتجديد علاقات التبعية والاستغلال لهذه الدول من ناحية ومحاولة جذب هذه الدول إلى جانبها من ناحية ثانية، الأمر الذى قد يمكن معه القول بأن العلاقات الدولية مع العالم الثالث قد اتسمت بالآتى :

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهج سياسة عامة تجاه العالم الثالث إلاّ بعد تفوقها فى الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تمسك بزمام الأمور فى المعسكر الغربى مع بدايات الحرب الباردة، حيث بدأت هذه السياسة تأخذ شكل الأحلاف والترتيبات والتى تعنى فى مضمونها سياسة الاحتواء، وقد تبلورت هذه السياسة فى العديد من دول العالم الثالث مثل حلف جنوب شرقى آسيا، ومشروع القيادة المشتركة فى منطقة الشرق الأوسط (تركيا والعراق وإيران وباكستان) ثم حلف بغداد. (٢)

واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها فى الهيمنة على العالم الثالث من خلال الحرب تارة ومن خلال العلاقات الاقتصادية سواء المنح عن طريق برنامج النقطة الرابعة أو برنامج الغذاء فى سبيل السلام وفقاً للقانون الأمريكى رقم ٤٨٠. (٣) أو الحجب تارة أخرى مستخدمة فى ذلك نفوذها فى المؤسسات الدولية الأخرى. (٤)

أما دول أوربا فقد اتسمت علاقتها مع العالم الثالث بالتركيز على العلاقات الاقتصادية المتبادلة كشرط ضرورى لمستقبل واستمرارية وتعاظم النمو الاقتصادى الهائل الذى تحقق لدول أوربا حيث أن مصلحة أوربا فى الحفاظ على الروابط الاقتصادية بينها وبين دول العالم الثالث تعلو على مصالح أى قوة أخرى، وبالتالى فهى تسعى إلى قيام روابط دائمة وراسخة ومستمرة مع هذه الدول. الأمر الذى أسفر عن عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، والتى من أشهرها اتفاقية لومى، والتى ضمت ٦٤

١- رمزى زكى، مرجع سابق، ص ١٥٤ .

2- Vatikiotis, P. J., The History of Modern Egypt from Muhammad Ali to Mubark, 4th edition, London, Weidnfeld and Nicolson, 1991, p 390 .

and

- Muhammad Abd el -Wahab Sayed-Ahmed, Nasser and American Foreign Policy 1952-1956, Cairo, American University, 1991, p p 108,109.

٣- رمزى زكى، مرجع سابق، ص ١٧٨ .

٤- الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص ٩٠٤، ٩٠٥.

and

- Morrison, Elizabeth and Pureel, Randoff B, Players and Issues in US Foreign Aid, USA. , Kumarian Press, 1988, P10 .

- Clark, Paul G., American Aid for Development, New York, Praeger Pub., 1972, p20 .

دولة (ثلاث اتفاقيات ،١٩٧٣، ١٩٨٠، ١٩٨٥) بغرض مساعدة الدول المنتسبة للحفاظ على مصادر المواد الخام .

أما اليابان فلم تظهر علاقتها بالعالم الثالث إلاّ مؤخراً حيث اتجهت إلى زيادة المعونات للعالم الثالث إلى الحد الذى يجعلها من أكبر الدول المانحة للمعونات على مستوى العالم. والتى قد تصل إلى عشرة مليارات دولار سنويا فى منتصف التسعينيات، مع تخصيص أكبر للدول العربية وخاصة بعد أزمة البترول عام ١٩٧٣. (١)

أما الاتحاد السوفيتى (سابقاً) وعلى الرغم من ادعائه فى أنه يقدم العون بعيداً عن أى أهداف سياسية، إلاّ أن واقع الأمر لم يختلف حيث يلجأ فى بعض الأحيان إلى التهديد بقطع العون كنوع من أنواع العقاب، إلاّ أن أهدافه تختلف، حيث لم تكن مسألة الثواب والعقاب أو زيادة هيبة الدولة السوفيتية هى الأهداف المنشودة فحسب، بل أن السوفيت نظروا إلى هذا العون الاقتصادى كوسيلة للإسراع فى عمليات التصنيع وخلق بروليتاريا حضرية فى الدول النامية، حتى يتسنى لها تصفية الرأسمالية والتحول إلى الاشتراكية. (٢)

ولم تكن عمليات الترغيب هذه قاصرة على العون الثنائى فقط، بل استخدمت الدول الكبرى مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى الضغط على هذه الدول لإملاء شروطها، الأمر الذى بدا جلياً فى طلب مصر لتمويل السد العالى عام ١٩٦١، كما سيوضحه البحث فى حينه.

إلا أن هذه الثنائية القطبية بين المعسكرين الغربى والشرقى قد بدأت تظهر بها بعض التصدعات، والتى أظهرت بعض القوى الأخرى فى مواجهة كل من المعسكرين. (٣)

فقد برزت الصين فى مواجهة الاتحاد السوفيتي، كما ظهرت فرنسا فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ظهور كل من اليابان كقوة اقتصادية رابعة ، والمجموعة الأوربية كقوة

١- مبارك العدوانى، اليابان وتنينات آسيا الجديدة، فى خلدون النقيب، ومبارك العدوانى، ثورة التسعينات: العالم العربى وحسابات نهاية القرن، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص ٢٦٤-٢٨٤.

٢- السيد عليوه، إدارة الصراعات الدولية، دراسة فى سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٦٠،٦١.

- Tansky, Leo, US. and USSR. Aid to Developing Countries, A Comparative Study of India, Turkey, UAR, New York, Fedrik Paeger Pub., 1976, p 160 .

٣ - محمد سيد أحمد، الوفاق الدولى ومستقبل العالم، فى خلدون النقيب، ومبارك العدوانى، مرجع سابق، ص ص ٣٦١-٣٨٠ .

خامسة. كل ذلك أدى إلى تعدد ميزان القوى، وسعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للتعاون الاقتصادى والاتفاق على الحد من سباق التسلح، الذى أرهق اقتصاد كل منهما.[1]

بالإضافة إلى ما رأته الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق أوربا الشرقية الفرصة لزيادة صادراتها، وتحسين ميزان مدفوعاتها.

كذلك فقد رأى الاتحاد السوفيتى أن مشكلاته الاقتصادية الناجمة عن بطء النمو فى إنتاجه الزراعي، وتباطؤ معدلات النمو فى الناتج القومي، ما يمكن تحقيقه من منافع عن طريق استيراد أنواع معينة من السلع وفنون الإنتاج الغربية التى يمكن منها تطوير بعض الصناعات السوفيتية، وتوفير بعض المستخدمات اللازمة لرفع معدل النمو فى الزراعة، واستغلال موارد سيبريا والتى أعلن بريجنيف استعداد لاقتسام ثرواتها مع الولايات المتحدة، بل أنه يعلق أمالا كبيرة على علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من علاقاته مع الدول العربية وخاصة مصر.[2]

ومن ثم فقد ارتكز كل من القطبين طيلة السبعينيات على أعمدة أربعة يلعب بها كل قطب، جذورها: التجاور، والتفهم، والتعاون، والتنسيق.[3]

وقد لعب الوفاق الدولى دوراً لا يقل أهمية عن ذلك الدور الذى لعبته الحرب الباردة، والتى كان العالم الثالث هو الورقة التى يلعب بها كل من القطبين للتأثير على الآخر.

هذا من جانب الوضع الاقتصادى الذى فرضته الحرب العالمية الثانية، ومن جانب أخر فقد سعت دول العالم للتوصل إلى حلول أخرى تدعم عمليات السلام وتضع حداً لهذا الدمار والذى لا يمكن أن يتحقق فقط من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بل إنه من الضرورى أن يؤسس على التماسك الفكرى والأخلاقى لشعوب العالم،[4] ومن ثم فقد عملت هذه الدول على إنشاء الأمم

١- كيندي، بول، مرجع سابق، ص ٦٠٥. وانظر أيضاً :

- أحمد عبد الله، نحن والعالم الجديد : محاولة وطنية لفهم التطورات العالمية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٩٩٥ صفحات متفرقة، (سلسلة كتاب المحروسة) .

- سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرا، بيروت، دار الفارابى، ١٩٩١، ص ص ٥ -١٤.

and

- Tibor, Mende, From Aid to Recolnizeation: Lesson of Failure, London, Harres, 1973 p72 .
- Keohane, Robert O., Ibid, pp154-1757 .

٢- جلال أمين، التحول إلى الانفتاح: العوامل الخارجية، فى جودة عبد الخالق (محرر)، الانفتاح: الجذور، والحصاد، والمستقبل، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩١٩٨٦، ص ١٠٠-١٠٢ .

٣ - نازلى معوض، تطورات الوفاق بين الدولتين العظميين، فى خلدون النقيب ومبارك العدوانى ، مرجع سابق، ص ص٧٣-٩٣.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التوازنات الدولية فى منطقة الشرق البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، الأهرام، ١٩٨٥، ص ص ١٧-٣٠ .

٤- اليونسكو، رسالة اليونسكو، نقلا عن افتتاحية ميثاق اليونسكو، لندن ١٦ نوفمبر ١٩٤٥ .

المتحدة ومنظماتها المتخصصة التى تحرص جميعها وفقاً لمواثيقها على بث السلام والتعاون فى العديد من المجالات التى تعالج القضايا الدولية المختلفة. (١)

وقد اشتملت منظومة الأمم المتحدة على منظمات متخصصة مثل منظمة اليونيسف لمعالجة الأطفال المنكوبين من جراء الحرب العالمية الثانية، وبرنامج الغذاء العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وغيرهم من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كما ارتبطت بالأمم المتحدة منظمات أخرى متخصصة منفصلة ذاتياً إلاّ أنها تعمل مع الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، والذى يتولى التنسيق بينها، وهى ثلاثة عشر منظمة منها: منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، المؤسسة الإئمائية الدولية وصندوق النقد الدولى وغيرهم من المنظمات المتخصصة.(٢)

إلا أن هذه المنظمات الدولية وعلى الرغم من حسن النوايا المرتبط بإنشائها لم تستطع السير على ما قُدر لها، حيث لعبت أيضا القوى الكبرى فيها دوراً من الهيمنة والسيطرة بما لها من أسهم وأرصدة فى هذه المنظمات والمؤسسات الدولية على حد سواء. كما حدث فى منظمة اليونسكو - الأمر الذى سيوضحه البحث فيما بعد-مما جعل العون الخارجى سواء على المستوى الثنائى أو المتعدد الأطراف مرهوناً منذ البداية بأغراض سياسية واقتصادية لخدمة الأوضاع العالمية المختلفة والتى تخدم دول العالم المتقدم،(٣) الأمر الذى يجعل من الصعب الحكم على الأغراض الحقيقية وراء هذا العون والتى جعلت موضوع العون من الموضوعات الشائكة الذى أدى إلى ظهور العديد من النظريات والآراء التى تناقش مدى جدية وفعالية العون. ومن أشهر هذه المناقشات ذلك التقرير الذى عرف باسم "الشمال والجنوب: برنامج من أجل البقاء"، والذى مثلته لجنة دولية ضمت بين صفوفها ثمانية عشر من رواد الفكر التنموى من دول الشمال (الدول الصناعية الكبرى) ودول الجنوب (الدول النامية فى العالم الثالث)، فى محاولة لوضع حلول من منظور دولى شامل.

وقد رأى التقرير أن الهدف الأول للتنمية هو إشباع ما تصبو إليه النفوس والمشاركة الخلاقة فى استخدام ما لدى الأمم من طاقات إنتاجية والانتفاع بكامل قواها البشرية، والتخلص من فكرة وجود دول متقدمة ودول متخلفة حيث أن التطور التكنولوجى والاقتصادى فى الشمال لم يبلغ منتهاه بعد، كما أشار التقرير إلى أن سياسات التنمية التى دأبت على استهداف الزيادة فى مجموع الإنتاج الكلى

---

1 - United Nations, Basic Facts About The United Nations, New York, 1992, p 27 .

2- I bid. various pages .

- الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، القاهرة، المكتب الإعلامى للأمم المتحدة، ١٩٧٠، صفحات متفرقة .

3- Tibor Mende, Op.Cit, 78 .

ينبغى عليهـا أن تُعـدل وتُكمـل بحيـث يظفـر المجتمـع بتوزيـع أكـثر عدالـة للدخـول مـع مراعـاة توفـير الاحتياجات الأساسية لأفقر الطبقات، وضرورة التعجيل بتهيئة فرص العمل لأفرادها، وألا تُفرض علـى الدول المتخلفة أساليب إنتاج تحكم على قطاع كبير من قواها العاملة بالبطالة .

كذلك رأى التقرير أن القضاء على الفقر والجـوع، وإقامـة نظـام اقتصـادى دولى أكـثر عدالـة وأعلى كفاءة يتطلب تغيرات هيكلية أساسية فى نوعين من الأسواق: وهـى أسـواق تقـوم فيهـا الـدول النامية بدور المورد - توريد مواد خام ومصنوعات وأيدى عاملة وأسواق تلجأ إليهـا طالبـة رأس مـال وفنون إنتاج. كما رأى أن لب القضية اليوم ليس فيما يقدمه العون الخارجي، وإنمـا فـى تحقيـق تغـيرات جذرية فى الاقتصاد العالمى يجعل الدول النامية قادرة على الاعتماد على الذات، بل إن دول الشمال فى حاجة ماسة إلى مثل هذا التغير الاقتصادى حتى تستطيع أن تؤمن ازدهارها فى المسـتقبل، وذلـك نظـراً لطبيعة علاقتها بالجنوب من روابط اعتماد متبادل.[١]

كذلك فقد ظهرت بجانب هذا التقـارير بعـض مـن وجهـات النظـر المؤيـدة والمعارضـة للعـون الخارجي، والتى مثلت تيارين أساسيين : هما التيـار الراديكـالى والـذى ينظـر إلى العـون علـى إنـه مـن الوسائل التى تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بإبقاء الدول الفقيرة فى حالـة مـن الاعتمـاد عليهـا، وتقـف ضد التغيرات المطلوبة لبنائهم ونظامهم الاجتماعى والسياسي، وهى بهذا تبطئ مـن عمليـة التنميـة فـى الدول الفقيرة فى الوقت الذى تُؤمن الدول الغنية مصالحها عـن طريـق تملـك المـواد الخـام، والأسـواق، وفرض الاستثمارات الرابحة، كذا فهى تقوم فى نفس الوقت بتدعيم أو توسـيع قبضتهـا السياسـية علـى الجزء الأكبر من العالم،[٢] الأمر الذى أوضحه تقرير بيرسـون - أن التوصيـات التـى وضعـت بخصـوص العون المقدم من الولايات المتحدة على سبيل المثال تتمشى فى المقام الأول مع المصالح القومية للولايـات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة من واقع الرغبة فى تقليل الضغوط المتصاعدة على مـيزان المدفوعـات، كما أوضح التقرير أن عمليات البنك الدولى خلال العام الأول لتولى مكنمـارا كـانت تعمـل فـى جـزء كبير منها على تمويل المؤسسة العسكرية للولايات المتحـدة الأمريكيـة، [٣] ففـى عـام ١٩٨٧ وصلـت مديونية الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٦٠ بليون دولار، الأمر الذى أدى بالولايات المتحدة إلى رفـع أسعار فائدة ديون العالم الثالث لتعويض الخسائر المترتبة على عدم تسـديد دول العـالم الثـالث لديونهـا،

١- والت، برانت، الشمال والجنوب برنامج من أجـل البقـاء، الكويـت، الـدوق الكويتى للتنميـة الاقتصاديـة، الصنـدوق العربـى للإنمـاء الاقتصادى والاجتماعى (تقرير اللجنة المستقلة لبحث مشكلة قضايا التنمية) صفحات متفرقة .

٢ - إبراهيم العيسوى، قياس التبعية فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، (مشـروع المسـتقبلات البديلـة)، ص ١٣ .

٣- بوتومور، علم الاجتماع: منظور اجتماعى نقدى ترجمة عادل الهوارى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٥، ص ص ٧٢-٧٥.

وحتى تستطع جذب التوفير اللازم من المناطق التى حققت وفرة نقدية، وتتصل هذه الحقيقة بالميزان التجارى للدول الفقيرة، والذى يعتمد بشكل أساسى على ما تستورده الدول الصناعية الكبرى، حيث أن صادرات العالم الثالث من دول العالم المتقدم عبارة عن سلع التكنولوجيا العليا، والتى تدر العملة الصعبة اللازمة لعمليات التنمية، الأمر الذى يشدد الوثائق على دول العالم الثالث من قبل الدول الصناعية الكبرى عن طريق النظام المالى النقدى العالمى، ولكن رفع معدلات الفائدة يؤدى على المدى البعيد إلى خنق النمو الاقتصادى ليس فى العالم الثالث فحسب بل فى العالم بأسره.(١)

ويرى الراديكاليون أيضاً أن معدلات التنمية فى دول العالم الثالث كان يتناسب عكسياً مع معدل العون الخارجى، حيث أنه يؤدى إلى انخفاض المدخرات الوطنية والاستثمار، وبالتالى فهو يرفع معدلات ناتج رأس المال، وذلك لأنه يحد من ظهور طبقة العمال الوطنية، وهكذا فإن النقاد الراديكاليون يؤكدون على عناصر التنمية الاجتماعية والسياسية على مستوى العالم، فى مواجهة ما يسمى بالمذهب الرسمى لأجهزة التنمية ولكثير من مراكز دراسات التنمية التى مازلت تركز على تحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية (٢)، ومن هنا تبدو أهمية العامل السياسى واضحة عندما نحلل شروط العون حيث يشكل العون العسكرى أكثر من نصف العون الخارجي، ومن هذا الجانب تدعم الجهات المانحة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالة التنمية الأمريكية، الإطار الدولى والوطنى القائم للعالم الرأسمالي، والذى تبلوره سياسات هذه الجهات المانحة، وتأكيدها على مبادئ العمل الحر، أو ميكانيزمات السوق، وعلى احترام الملكية الخاصة والوطنية والملكية الأجنبية بصفة خاصة.(٣)

وفى مقابل هذا التيار ظهر تيار آخر وهو التيار اليمينى المحافظ، والذى يرى أن هناك ما يعرف باسم دائرة الفقر الخبيثة، التى لا تستطيع الدول الفقيرة أن تخرج منها بجهودها الذاتية، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الدول الفقيرة، والدول الغنية، ولكن هذه الدائرة الفاسدة ما هى إلاّ مبرر غير منطقى، حيث أن الدول الصناعية قد تحررت من فقرها بدون مساعدة خارجية لها وزنها.

كما يؤكد بعض النقاد المحافظين بقوة على الحاجة إلى الحفاظ، وتوسيع مدى السيطرة الرأسمالية، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والذى يخلق الحاجة إلى الاهتمام بالعالم الثالث، وخلق سياسات جديدة أكثر فعالية لضمان وجود منافذ لأسواق الدول لخدمة المصالح الاقتصادية العالمية.(٤)

١- عدنان عبد الله يونس، التكتلات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على اقتصاديات الوطن العربى، فى خلدون حسن النقيب ومبارك العدواني، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥-٢٩٧.

2- Arnold Guy, Op.cit, ,p 21

3- Stock Olav, European Development Assistance, Vol. 1, Politics and Performance, Oslo, The European Association of Development Research and Training Institute 1984, p 26.

4- Arnold, Guy, Op.Cit.

وفى مواجهة هذه الرؤى المتعارضة للعون، تظهر رؤى أخرى ترفض فكرة الاستعمار الجديد حيث ترى أنها من الأفكار التى يعتريها كثير من الشك، حيث ترى أن هذه الدول الرأسمالية يمكنها أن تغزو ما وراء البحار، وأن إحصاءات الاستثمارات بين الدول الرأسمالية بعضها البعض تفوق بكثير تدفقها إلى الدول النامية، [١] وهو ما حدث لأوربا فى الستينيات، كذلك فهى تخفى ما تعانيه الدول النامية من اختناقات داخلية،[٢] يحاول بها قياداتها إلقاء تبعية التخلف على الدول الرأسمالية [٣]

ومن ناحية أخرى يرى أنصار هذا الاتجاه المؤيد للعون أنه يساعد على تدعيم مفهوم وحدة العالم، (الكونية)، كما أنها تعنى فى مضمونها جانب إنسانى عقائدى يهدف إلى تقديم العون للفقير أو المحتاج.[٤]

وعلى الرغم من بروز هذه الإشكاليات المتعلقة بموضوع العون فإن العالم الثالث لم يستطع حل مشاكله بدون العون و لم يستطع الصمود طويلا أمام الضغوط الخارجية لدحض أية عملية تنموية معتمدة على الذات، فقد شهدت مصر فى أولى مراحل الثورة العديد من هذه الضغوط، والتى حاولت التصدى لها من خلال عدد من الإجراءات التى اتخذتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كالتأميم وتمصير بعض الشركات، وبعض العون المتمثل فى القروض والمنح والتى قد ساهمت الحرب الباردة إلى حد كبير فى تحديد الجهات المانحة للعون ،والذى قد عكسته الخطة الخمسية الأولى من نجاح فى تحقيق المرجو منها، إلاّ أن العوامل الخارجية بتعاون مع العوامل الداخلية استطاعت أن تقضى على التجربة بهزيمة يونيو ١٩٦٧.[٥]

وقد انعكست الأوضاع السابقة على التعليم فقد تفجرت للدول حديثة الاستقلال أمالا وطموحات تعليمية للناس، ومن ثم فقد عملت على التوسع السريع فى التعليم باعتبار أن التعليم العام هو الأداة التى يمكن أن تساعد أى دولة على تحقيق التغيرات الاجتماعية التى تتضمن تحقيق ديمقراطية التعليم والقضاء على تفاوت الفرص التعليمية [٦] من ناحية ومن أهم أولويات الثورة لجذب جماهير الشعب باعتباره الوسيلة الأساسية فى مجتمعات ما بعد الثورة، والذى يتطلب بالتبعية تغير ثورى فى

---

١ – محبوب الحق، ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٧١، ٧٢ .

٢ – مصطفى نور الدين، المجتمعات التابعة، مشكلات التنمية المستقلة، القاهرة، مركز الدراسات العربية، ١٩٨٩، ص ٢٢.

٣– ميرل، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٤٥.

4- Arnold Guy, Op.Cit, .p p157-160 .

٥– محمد محمود المهدلى، رأس المال الأجنبى والمسألة الفلاحية بمصر: رؤية سوسيوتاريخية، فى المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر، أبحاث ومناقشات الندوة التى عقدت بالقاهرة ٢٨ – ٢٩ أبريل ١٩٩١ ، القاهرة، مركز الدراسات العربية، ص ١٧٨ – ١٩٧.

٦– فيليب كومبز، أزمة التعليم من منظور الثمانينات، ترجمة محمد خيرى حربى، وحسان محمد حسان، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٧– ٣٣ .

تحديد المعرفة وكيفية إعادة بناء الأشخاص وصهرهم داخل الدولة، [١] لخدمة أغراضها السياسية وتغذية الأطفال بالاتجاهات المناسبة للعمل والمواطنة من ناحية أخرى.[٢]

وكان من الطبيعى أن تتكفل الدولة بتمويل التعليم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، إلاّ أنها وجدت نفسها فى مأزق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والذين يصعب فصلهما حيث تعتمد التنمية الاقتصادية فى المقام الأول على المعرفة الفنية والمهارات وكفاءات من مستويات تعليمية تستطيع أن تلبى احتياجات سوق العمل الوطني، والتى تعتبر بدورها الطريق الرئيسى إلى التنمية الاجتماعية [٣] إلاّ أنها تعانى من قلة الإمكانات التى تستطيع معها تنمية هذه الموارد البشرية نتيجة لأوضاع الميزانيات العامة والالتزامات المالية المتراكمة عليها، [٤] كذلك تزايد سرعة النسب المخصصة من الميزانية العامة للنفقات الجارية، وتزايد خدمة الدين الخارجي، تجد الدولة نفسها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التعليم، بل تضطر إلى خفض النفقات المخصصة للتعليم. [٥]

ومصر-كدولة نامية -حاولت بعد استقلالها أن تتحمل مسئولية التعليم ، [٦] بدون اللجوء إلى أى عون خارجى . فى بادئ الأمر باعتبار أن التعليم هو البعد الرابع للسياسات الأجنبية، والتى تميز بين اختلافات الأشكال الكولونيالية المختلفة، [٧] إلاّ أن الأزمة الاقتصادية من جراء الحروب التى خاضتها مصر (كما صورها النظام السياسى آنذاك) وانتهاجها سياسات اقتصادية وسياسية جديدة بدأت أزمة تمويل التعليم تأخذ طريقها، الأمر الذى أدى إلى البحث عن منافذ جديدة لتمويل التعليم، وكانت هذه المنافذ متمثلة فى دور الرأسمالية الوطنية، والعون الخارجى سواء كان عوناً ثنائياً أو متعدد

---

1 - Carnoy, Martin, op.cit, pp 63,64 .

-عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة: دراسات وقضايا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٣٣٠ .

2-Henry A Giroux, Theory and Resistance in Education: A Pedagogy for Opposition, London, Heinemann Educational Books, 1983, p 80 .

- شبل بدران، الثورة والتعليم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥، ١٧٨-٢٠٦ .

3- Carnoy, op.cit, p377.

and

- Arnold Guy, op.cit, 25-28.

٤ - أحمد الحصرى، بشر بلا ثمن: مشكلات تطور الموارد البشرية فى عصر الانفتاح، القاهرة، حزب التجمع، ١٩٩٢، (كتاب الأهالى، ع ٤١)، ص ٣٣،٣٤.

٥- فيليب كومبز، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر، القاهرة، ترجمة أحمد خيرى كاظم، وجابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ١٧٨.

٦ -جاى، دارام (محرر)، صندوق النقد الدولى ودول الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان، القارة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ١٦.

7- Wahab ,Zaher ,A Case of Silent Invasion: U.S. Culture Imperialism in Costa Rica, Paper Presented at 38th Annual Northwest Anthropological Conference at Central Washington University, April, 1985, p 5 .

الأطراف من المنظمات والمؤسسات الدولية، والتى كانت هى الأخرى تنظر إلى التعليم فى الخمسينيات والستينيات باعتباره حفرة لا قاع لها، ومن الأفضل تركه للدولة لتتولاه بنفسها، وأن الحاجة الهامة لهذه الدول النامية هى تقديم الدعم لإمداد البلاد بالقوى العاملة العليا، وتوفير المهارات والخبرات والقيادات للحكومات فى المجالات التى تعانى نقصاً،[١] الأمر الذى أوضحه تقرير بيرسون عن الدور المحورى فى التعليم وضرورة إحداث تغيير أساسى فى السياسات التعليمية فى هذه الدول، وفى طبيعة وحجم العون الدولى للتعليم،[٢] والذى يعتبر صغيراً نسبياً بالمقارنة بالعون المقدم للتنمية، حيث يتراوح بين ٥٪ بالنسبة للعون المتعدد الأطراف، و ١١٪ للعون الثنائى، [٣] كما أن العون المقدم للتعليم - شأنه شأن العون المقدم للتنمية - قابل للنقصان، [٤] ومرتبط بالمواقف السياسية بين كل من الدول المتلقية والدول المانحة [٥] والذى عادة ما يكون مشروطاً يقصر اختيار الدولة للأجهزة والخبراء على ما اختارته الدولة المانحة مقدما." [٦] وإزاء هاتين الأطروحتين حول أهمية العون الخارجى لسد العجز فى تمويل التعليم، وبين محاولات الاعتماد على الذات فيه لضمان السيادة الوطنية، ظهرت ضرورة البحث عن طبيعة هذا العون فى مجال التعليم.

مشكلة البحث:

من العرض السابق يتضح أن موضوع العون الخارجى فى مجالات التنمية بشكل عام من الموضوعات الشائكة مما جعل موضوع العون الخارجى للتعليم - باعتباره حجر الزاوية لأى تنمية اقتصادية أو سياسية - من الموضوعات التى يصعب معها التأكد من الاستفادة الحقيقة من هذا العون. وأن كثيراً من الموضوعات التى تناولت هذا الموضوع كانت تتناول العون فى مجمله بدون تخصيص للعون المقدم للتعليم، وإن كانت بعض الدراسات القليلة التى تناولت هذا الموضوع قد ركزت على جانبين فقط هما العون الثنائي، والأخرى ركزت على توظيف العون المقدم للتعليم بشقيه الجامعى وقبل الجامعي، الأمر الذى استدعى ضرورة البحث فى طبيعة هذا العون ومدى تأثيره على تطوير التعليم قبل الجامعى فى مصر منذ ١٩٦١-١٩٩٠، وقد تحددت مشكلة البحث فى السؤال الرئيسى التالي:

١- فيليب كومبز، مرجع سابق، ص ٣٥٨

٢- حلاق، جاك، الاستثمار فى المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية فى العالم النامى، ترجمة وفاء حسن وهبة، وجابر عبد الحميد جابر، عمان، مركز البحوث التربوية، ١٩٩٢، ص ٣٦٦ .

٣- المرجع السابق، ص ٣٦٧ .

٤- فيليب كومبز، مرجع سابق، ص ٢٧٥ .

٥ - الأهرام الاقتصادى، زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول، القاهرة، ١٩٩٠، ع أكتوبر ١٩٩٠.

٦- حلاق، جاك، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

ما أثر العون الخارجى المقدم على بناء السياسة التعليمية الوطنية؟

وينبثق من هذا السؤال العديد من الأسئلة الفرعية:

١) ما هى القوى والعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة فى تقديم العون؟

٢) ما هى أهم الجهات المانحة للعون؟

٣) ما هى أهداف تقديم العون؟

٤) ما هى مجالات العون الخارجى وحجمها ونوعياتها؟

٥) ما دور العون الخارجى فى تطوير التعليم؟

٦) كيف يمكن الاستفادة على نحو أفضل من هذا العون؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى رسم شبكة للعون الخارجى فى مجال التعليم قبل الجامعي، مع توضيح أهم الجهات المانحة، ومحاولة بيان آثاره الإيجابية والسلبية لإمكانية تطويره وترشيده والاستفادة منه على أفضل وجه.

كذلك العمل على توضيح الفروق الأساسية والأغراض المتباينة من جهات العون المختلفة والتى من شأنها المساعدة على إلقاء الضوء على أفضل هذه الجهات.

حدود البحث الموضوعية:

يقتصر البحث على المؤسسات والمنظمات الدولية التابعة والمرتبطة بالأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير ووكالة الإنماء الدولي، وبعض الدول الأجنبية المانحة للعون، والتى ساهمت فى تقديم العون للتعليم بشكل ملموس. لما تشكله من وزن نسبى فى التعليم.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج التاريخي، وذلك لتحليل أوضاع المجتمع المصرى الاقتصادية والسياسة منذ ١٩٥٢ المؤدية لطلب العون، كذلك سوف يتبع المنهج الوصفى التحليلى لاستعراض وتحليل واقع العون الخارجى للتعليم قبل الجامعى فى مصر، كذلك الاستعانة بتحليل المضمون لبعض التقارير المقدمة من هيئات العون، والخطاب الرسمى للتعليم ومدى ارتباط كل منهما بالآخر، كذلك تحليل بعض المقررات التى تم تطويرها بالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية.

مصطلحات البحث:

تتحدد أهم مصطلحات البحث فيما يلي:

العون: ويقصد به كافة أشكال العون المالى منه والفنى سواء فى صورة قروض أو منح ثنائية أو متعددة الأطراف.

المنحة: انسياب لرأس المال من دولة إلى دولة كهبة، موجهة لقطاع بعينه وتخضع إلى بعض الشروط التى يحددها المانح [1].

القروض: تعتبر القروض من قبيل العون الأجنبي، ويشتمل أى قرض على شروط أساسية هى:

١) مدة القرض: وهى الفترة التى تمتد منذ بدء عقد القرض حتى تلك الفترة التى ينتهى فيها استهلاك الدين بأقساطه وفوائده.

٢) فترة السماح: وهى عبارة عن عدد السنوات التى تنقضى منذ عقد القرض قبل أن يبدأ البلد المدين فى دفع أقساط الدين.

٣) سعر الفائدة: وهو ما يدفعه البلد المدين إلى الجهة الدائنة.

وهناك نوعان من القروض:

قروض ميسرة: وهى عبارة عن تلك القروض التى تُعقد لفترات طويلة وبسعر فائدة منخفض وتزيد فيها فترة السماح .

قروض صعبة: وهى تلك القروض التى تعقد لفترات قصيرة وبسعر فائدة مرتفع وتقل فيها فترة السماح.[2]

المنظمة الدولية: هى هيئة دولية تتفق مجموعة من الدول على إنشائها وتتمتع بإرادة ذاتية سواء فى مواجهة الدول الأعضاء أو فى مواجهة المجتمع الدولي، وتقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح المشتركة، وتباشر قدراً من السلطات والاختصاصات يقوم على تحديدها الميثاق المنشئ

١- إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح ،القاهرة، حزب التجمع الوطنى الوحدوي، ١٩٩٤، (كتاب الأهالي، ع ٣)، ص ١٥٨.

انظر أيضا :

- أوريفيل، فراسواز سيرجان، فابريس، المعونة الخارجية من أجل التربية فى بلدان أفريقيا الواقعة وراء الصحراء أهى مفيدة؟ فى دورية مستقبليات، المجلد الثامن عشر، مركز مطبوعات اليونسكو ١٩٨٨، ع ٤، ص ص ٥٠٠، ٥٠١ .

٢- انظر فى ذلك : رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٢٥٢،٢٥٣.

Volkov, M, I. A Dictionary of Political Economy, Moscow, Progress Publishers, 1985 .

للمنظمة. ولقيام أى منظمة يلزم توافر عدد من العناصر أساسية أهمها : الصفة الدولية وعنصر الدوام أو الاستمرار، وعنصر الإرادة الذاتية.

ومقتضى عنصر الصفة الدولية أن يكون أعضاء المنظمة الدولية دولاً مستقلة ذات سيادة تميزاً لها عن المنظمات غير الحكومية. ويستثنى من شرط العضوية للدول المستقلة ما تسمح به بعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية من قبول بعض الدول التى لا يتوافر لها صفة الدولة.

أما شرط الدوام أو الاستمرار فيقضى بأن تتمكن المنظمة الدولية بوصفها كياناً قانونياً مستقلاً من أن تباشر الاختصاصات المنوط بها بصفة مستمرة دائمة، وهو ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولى الذى ينفض بمجرد الانتهاء من بحث الموضوع الذى انعقد من أجله. ويقتضى تحقيق ذلك العنصر أن تتمتع المنظمة الدولية بقدر من التنظيم يتمثل فى وجود عدد من الأجهزة التى تتولى مباشرة اختصاصات المنظمة، وأن يكون بعض هذه الأجهزة أو إحداها فى حالة تأهب تمكنه من الانعقاد فى أية لحظة.

وعنصر الإرادة الذاتية مؤداه تمتُع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية التى تخولها اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات ومباشرة التصفيات القانونية فى حدود ما يقرره الميثاق المنشئ للمنظمة، ويظهر أثر تمتع المنظمة الدولية بالإرادة الذاتية المستقلة عن إرادة الدول الأعضاء فى جوانب عديدة أهمها تمتع القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية بالصفة الملزمة فى مواجهة الدول الأعضاء التى اعترضت عليها، وهذا ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولى الذى لا يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول المشتركة فيه، ولا تلتزم القرارات الصادرة عنه سوى الدول التى وافقت عليها وفى حدود الشروط التى قررتها حال موافقتها عليها.

كذلك يترتب على تمتع المنظمة الدولية بإرادة مستقلة ألا يُنسب إليها من التصرفات إلاّ ما كان صادراً عنها بوصفها وحدة قانونية مستقلة عن إرادة الأعضاء.

الدراسات السابقة:

تنقسم الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام:

- قسم يتعلق بالعون الخارجى فى مجال التعليم بشكل مباشر .
- قسم يتعلق بالعون الخارجى بشكل عام .
- ثم الدراسات الأجنبية التى اهتمت بالعون فى مجال التعليم .

أولاً: دراسات متعلقة بالعون المقدم للتعليم بشكل مباشر :

١- المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، القاهرة، عالم الكتب ، ١٩٩٢.[١]

تعتبر هذه الدراسة أول دراسة تبنت موضوع المعونة الأمريكية الموجهة إلى التعليم المصرى وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تطابق المعونة الأمريكية للقطاعات المختلفة غير التعليمية على المعونات المقدمة لإصلاح التعليم وتطويره، وتأثيرها على التعليم.

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العوامل الحاكمة لتمويل التعليم.

القسم الثاني: علاقات التعاون الاقتصادى والتعليمى بين الولايات لمتحدة الأمريكية ومصر فى سياقها السياسي.

القسم الثالث: المشروعات التعليمية التى تدعمها المعونة الأمريكية لمصر.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١) وجود ما يمكن أن يطلق عليه : فجوة المشروعية فى تمويل التعليم. الأمر الذى يعنى أن هناك العديد من العوامل التى تجعل الدولة غير قادرة على الاعتماد على نفسها اعتماداً كاملاً لمواجهة احتياجات التنمية، والتى يعتبر التعليم أحد عناصرها، لهذا فإنها تطلب الدعم والعون من أى مصدر يتقدم ويبدى استعداده لذلك.

٢) ارتباط المعونة الأمريكية بما تنتهجه مصر من سياسات متفقة مع أيديولوجية الولايات المتحدة الأمريكية.

٣)أن هناك عدد من المجالات التى يوجه إليها العون، أهمها فى التعليم الأساسى : بناء المبانى، وتطوير مناهج التعليم، وتخطيط التعليم ونظم المعلومات.

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية :

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى اقتصارها على المعونة الأمريكية للتعليم منذ ١٩٨١ بينما يهتم البحث الحالى بالعون الخارجى الثنائى والمتعدد الأطراف فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى فى مصر فى الفترة من ٦١-١٩٩٠.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى توضيح بعض الرؤى الخاصة فى تطوير المناهج، كذلك الأسلوب المتبع فى منهج البحث.

١- أحمد إسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٢ .

٢- توظيف قروض التعليم والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر (دراسة تقويمية).[١]

هدف البحث إلى تحقيق العديد من النقاط وهى:

١) التعرف على المجالات التى وجهت إليها القروض والمعونات الأجنبية فى قطاع التعليم المصري.

٢) التعرف على المعوقات الإدارية التى تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من القروض والمعونات.

٣) محاولة تقييم توظيف القروض والمعونات الأجنبية التى توجه إلى تطوير التعليم.

٤) التعرف على مدى الاتساق بين الخطط الموضوعة لتطوير التعليم فى مصر، وبين برامج الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية.

٥) التعرف على مدى التقابل فى الأهداف والمصالح التى يلتقى عندها طرفى المعونة.

٦) وضع أسس لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المساعدات والقروض الأجنبية وتوظيفها.

وقد ضم البحث سبعة فصول هى:

الفصل الأول: مشكلة البحث وأهمية دراستها.

الفصل الثاني: مصادر التمويل الأجنبى للتعليم المصري.

الفصل الثالث: المعونة الأمريكية لقطاع التعليم المصرى (تطورها،مؤسساتها، شروطها العامة).

الفصل الرابع: المعونة الأمريكية لقطاع التعليم المصري:(حجمها، أوجه إنفاقها، معدلات الإنجاز بمحافظات القاهرة).

الفصل الخامس: نماذج للقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى على المستوى الثنائى والمتعدد الأطراف.

الفصل السادس: الدراسة الميدانية.

الفصل السابع: نتائج البحث وتوصياته.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج قسمها الباحث إلى نتائج عامة خاصة باستخدام القروض والمعونات فى قطاع التعليم بشكل عام، ونتائج خاصة باستخدام القروض والمعونات الأجنبية حسب الجهة المانحة.

أولاً: النتائج العامة:

١- صلاح الدين المتبولى، توظيف قروض التعليم والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر (دراسة تقويمية) رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٤ .

١) ليس هناك خطة محددة متمشية مع تطوير التعليم من أجل الاستعانة بالقروض والمعونات الأجنبية الموجهة للتعليم.

٢) تناقص ميزانية التعليم وعدم قدرتها على مواجهة النفقات المتزايدة له.

٣) لا يوجد تنسيق بين الجهات المانحة والجهات المسئولة عن توجيه واستخدام المعونات.

٤) سوء توزيع مخصصات القروض والمعونات الأجنبية بين المحافظات.

٥) إهدار جانب كبير من المعونة نتيجة الإجراءات الروتينية وسوء الاستخدام.

٦) عدم وجود دراسات دقيقة قبل شراء الأجهزة والمعدات.

٧) لا توجد دراسات مستقبلية تهتم ببرامج وخطط المنظمات العالمية.

٨) نقص القروض والمنح العربية.

٩) نقص الاستثمارات والجهود الذاتية الموجهة من الأفراد لقطاع التعليم.

ثانياً: نتائج خاصة باستخدام القروض والمعونات الأجنبية حسب الجهات المانحة:

أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

١) أن هناك شروطاً غير موضوعية فى المعونة الأمريكية تستدعى تغيرها، مثل اقتصار بناء المدارس على المناطق النائية.

٢) عدم توريد المعدات والأجهزة والوسائل التعليمية مع بداية افتتاح هذه المدارس.

٣) عدم استخدام معظم أجهزة ومعدات المعونة الأمريكية.

٤) عدم وجود فنيين متخصصين.

٥) لا توجد أماكن خاصة باستخدام بعض هذه الأجهزة.

٦) الخوف عليها من التلف.

٧) نقص قطع الغيار مما يقلل من فائدتها.

٨) تأخر إعداد برنامج تدريب معلمين اللغة الإنجليزية.

٩) التأخر فى توفير المكون المصرى.

ب- المعونات والقروض الأوربية:

١) اقتصار معظم المعونات والقروض على قطاع التعليم الطبي.

٢) نقص المكون المحلي.

٣) عدم توافر الصيانة للأجهزة الممولة.

جـ- البنك الدولي:

١)تأخر السحب من قروض البنك الدولي.

٢)قلة قروض هيئة التنمية الدولية ويكاد يكون متوقفاً منذ ١٩٨٧.

د- اليونيسف:

١) عدم إدراج مشروع اليونيسف الخاص بالتعليم الأساسي ومحو الأمية بخطط تطوير التعليم، ولا توجد دراسات مستقبلية.

٢) لا توجد دراسات مستقبلية خاصة بمشروع تحقيق التنمية في دول العالم الثالث ومن بينها مصر.

٣) عدم الاستفادة من خبرة كليات التربية الإقليمية في تنفيذ المشروع السابق.

٤) افتقار المشروع إلى التنسيق بين القيادات والأجهزة المحلية والمسئولين بوزارة التربية والتعليم.

هـ- اليونسكو:

١) لجوء بعض الدول إلى التهديد بوقف المعونة أو تقليصها لإملاء شروطها، والتي تعرقل عمل المنظمة، وتؤدى إلى توترات نفسية لدى العاملين بها.

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية:

اختلفت الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في الأهداف، حيث اهتمت الدراسة الأولى بتوظيف القروض والمعونات الخارجية في التعليم الجامعي وما قبل الجامعي من ١٩٧٣، بينما تتناول الدراسة الحالية مجالات العون المختلفة للتعليم قبل الجامعي منذ ١٩٦١، واهتمت ببيان الآثار الإيجابية والسلبية للعون على السياسة التعليمية من جهة، وعلى إجراءات التطوير فى بعض المجالات التعليمية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في منهجية البحث، وفى بعض نتائجها.

ثانياً: دراسات تتعلق بالعون الخارجي بشكل عام:

١- دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٣[١].

تناول البحث المعونات الاقتصادية الأمريكية الموجهة لمصر في الفترة ما بين ١٩٧٥- ١٩٨٣، بنظرة تحليلية تقويمية. كما اهتم البحث بالاجابة على: هل يمكن تحديد مدى للتقابل في الأهداف والمصالح يتلاقى عنده طرفا المعونة (مصر والولايات المتحدة الأمريكية) أم أن ميزان المنافع الاقتصادية الناجم عن علاقة التعاون الثنائية.تلك قد مال لصالح طرفٍ على حساب طرفٍ أخر، وماهى المعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تحكم توجيه المعونة الأمريكية لمصر، وإلى أى مدى تتسق الأهداف السياسية والاقتصادية مع الأهداف التنموية فى مصر، وفى دعم العلاقات التشابكية بين القطاعات المختلفة.ومدى تلاءم الشروط المالية لاتفاقيات المعونة مع أعباء خدمة الدين.

١- دينا حلال، دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٣: دراسة تحليلية تقويمية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

واشتملت الدراسة على خمسة فصول:

الفصل الأول: التدفقات المتعلقة بالبرامج والأنشطة الأساسية والمناطق الجغرافية للمعونة الأمريكية خلال فترة البحث.

الفصل الثاني: المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تحكم برامج المعونة الأمريكية.

الفصل الثالث: الشروط المقيدة والواردة باتفاقيات المعونة والمتعلقة بتدفقات التجارة الدولية.

الفصل الرابع: دراسة الأبعاد التشريعية والتنفيذية لاتفاقيات العون الأجنبي.

الفصل الخامس: دراسة الآثار والنتائج المترتبة على برامج وشروط المعونة الأمريكية.

وتبنت الدراسة بشكل أساسى التحليل الإمبريقى مع عدد من المناهج والأدوات المنهجية التى استعانت بها الباحثة وأهمها: المسح، دراسة الحالة، تحليل المضمون، والمنهج التاريخي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

١) ساهمت المعونة الأمريكية فى تمويل بعض القطاعات والأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية وتخفيف عبء بعض الاختناقات فى قطاع المرافق.

٢) الاستفادة الحقيقية التى تحققت للاقتصاد المصرى بفعل المعونة وعناصرها المختلفة تتناسب مع حجم المعونة الأمريكية.

٣) كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من المحددات الرئيسية التى تسببت فى محدودية الاستفادة من برنامج المعونة فترة الدراسة، والمحددة فى ثلاثة قيود:

قيود عامة: وتتمثل فى الوزن الفعلى السياسى والاقتصادى لكل من المانح والمتلقي، والذى ينعكس بشكل فعال على المقدرة التفاوضية لكل من الطرفين.

قيود مفروضة من قبل المانح: خضوع المعونة الأمريكية للمعايير السياسية بشكل أساسي.

قيود مرتبطة بالبيئة المتلقية للمعونة: وهى قيود تتعلق بالأبعاد التشريعية والتنفيذية لمجلس الشعب المصري، والعوامل المرتبطة بالمناخ السياسى والاجتماعى السائد .

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية:

هدفت الدراسة السابقة إلى توضيح طبيعة المعونة الأمريكية فقط فى جميع النواحي، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تناول العون الخارجى المتعدد والثنائى الأطراف فى التعليم فقط.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الأسلوب المتبع فى منهج الدراسة السابقة تلك، وببعض الوثائق التى تم الاستناد إليها. كما استفادت من التحليل الوارد عن طبيعة المعونة الأمريكية بشكل عام وموقع التعليم من هذه المعونة. كما كان للدراسة السابقة الفضل فى اختيار وتحديد المشكلة، وكذلك

التحليل السياسى الذى اتبعته الدراسة فى توضيح العلاقة الجدلية بين العلاقات السياسية والمعونة المقدمة.

٢- العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على المساعدات فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٥.[١]

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٧٥ -١٩٨٥.

واشتملت الدراسة على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : طبيعة العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة.

الفصل الثانى : يهتم بتحليل وتكييف طبيعة التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٧٥- ١٩٨٥.

الفصل الثالث : دراسة المساعدات الاقتصادية التى قدمتها الولايات المتحدة إلى مصر فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٦.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١) اعتبار التبادل التجارى بين كل من الولايات المتحدة ومصر من أدوات التبعية لعدم التكافؤ بينهما.

٢) الارتباط بين كل من الاعتبارات السياسية والمساعدات الأمريكية بما يحقق مصلحة الدول المانحة.

٣) يعتبر برنامج المساعدات الأمريكية وسيلة للتخلص من الفائض المحلى عن طريق فتح أسواق لها فى مصر .

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية :

هدفت الدراسة السابقة إلى توضيح العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة مع التركيز على المساعدات فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٥، بينما هدفت الدراسة الحالية إلى التركيز على العون الخارجى بشكل عام المقدم للتعليم قبل الجامعى فى الفترة من ١٩٦١-١٩٩٠.

علاقة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة :

استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى توضيح مزيد من الرؤى حول طبيعة العلاقة بين مصر والولايات المتحدة كما استفادت الدراسة الحالية من منهجية الدراسة التى اتبعتها الباحثة.

١- عبلة محمد الخواجة، العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، مع التركيز على جانب المساعدات فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٥ رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٨.

ثالثاً: دراسات أجنبية اهتمت بالعون فى مجال التعليم:

1- Impact of U. A assistance on the educational policy in Egypt (1981-1992): A case Study the center for curriculum and instrument materials. (1)

هدفت الدراسة إلى توضيح الرؤية حول تأثير المعونة الأمريكية على السياسة التعليمية المصرية، وما دور الخبرة الأمريكية فى تطوير مناهج التعليم الأساسى بمركز تطوير المناهج.

وتحددت مشكلة الدراسة فى الأسئلة الآتية:

١) هل تؤثر المعونة الأمريكية على السياسة التعليمية فى مصر؟

٢) ما هو الدور الذى لعبته المعونة الأمريكية فى مركز تطوير المناهج والوسائل التعليمية؟

٣) هل نجحت المعونة الأمريكية فى تطوير مناهج التعليم الأساسي؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١) ضرورة تنمية التعليم فى مصر وفقاً لمتطلبات التنمية .

٢) يحتل تطوير المناهج الأولوية الأولى لإصلاح التعليم وخاصة التعليم الأساسي.

٣) ساعدت المعونة الأمريكية من خلال المناهج على إعداد طالب متكيف مع بيئته مستقل وذى قدرة على مواجهة التغيرات العالمية .

٤) ضرورة وجود خبراء مصريين فى مركز تطوير المناهج طول الوقت بدلا من نصف الوقت .

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية :

اقتصرت الدراسة السابقة على تأثير المعونة الأمريكية على التعليم فى مصر من خلال دراسة الحالة لمركز تطوير المناهج، بينما تهدف الدراسة السابقة إلى دراسة العون الخارجى الثنائى والمتعدد الأطراف.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى ما قامت به الباحثة من مقابلات شخصية كشفت النقاب عن بعض النقاط، والتى راعتها الدراسة الحالية وخاصة فى تطوير مناهج التعليم الأساسي.

1- Sahar, Mohamed Ramy, Impact of U.S Assistance on the Educational Policy in Egypt (198 -١1992) : a Case Study of the Center for Curriculum and Instructional Materials Development, M.A. Thesis, Presented to American University, in Cairo, 1993

وقد استفادت الدراسة الحالية فى التعرف علـى أولويـات هـذه الجهـات والتـى تعـثر الحصـول عليها، مما ساعد على توضيح الرؤية عن تحليل العون المقدم إلى مصر.

3- Education Priorities and Aid Responses in Sub- Saharan Africa: Report of Conference at Cumberland Lodge, Windor 4-7 December 1984, London, Overseas Development Administration, 1986. (1)

قسمت الدراسة إلى قسمين: القسم الأول، واحتوى على أربع فصول:

الفصل الأول: مضمون التغيير: رؤية دولة واحدة .

الفصل الثاني: أولويات العون .

الفصل الثالث: كفاءة العون .

الفصل الرابع: أطروحات المؤتمر .

القسم الثاني: وهو جزء وثائقي، يتناول عدد من الموضوعات:

الموضوع الأول: التعليم فى أفريقيا: أولويات العون فى صحراء أفريقيا .

الموضوع الثاني: المشكلات ووجهات النظر حول العون المقدم للتعليم فى صحراء أفريقيا: العون للتعليم ملاحظات حول مناقشات مجموعات العمل حول أولويات التعليم والعون المقدم للتعليم .

الأوراق الخلفية: العون المقدم للتعليم فى أفريقيا: تحليل سياسات الاختيار لدى مؤسسات العون .

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية :

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة فى مجال كل منهما حيث اهتمـت الثانيـة بـالعون المقدم من المؤسسات المختلفة على مستوى العالم وفى مراحل التعليم المختلفة مع تركيزهـا علـى العـون المقدم لصحراء أفريقيا، بينما اهتمت الدراسة الحالية ببعض المنظمات والـدول – سبق الإشـارة إليهـا. للتعليم قبل الجامعى فى مصر

استفادت الباحثة من هذه الدراسة فى توضيح الرؤى ووجهات النظر المختلفة لكل من الـدول المتلقية للعون، والمؤسسات المانحة للعـون وأولويـات كـل منهمـا كمـا استفادت مـن توضيـح الفـروق الأساسية بين مؤسسات العون المختلفة، وأسباب عدم كفاءة وفعالية العون.

1- Hawes, Hugh and Others (editors), Education Priorities and Aid Responses in ub- Saharan Africa: Report of Conference at Cumberland Lodge, Windor 4-7 December 1984, London, Overseas Development Administration, 1986.

خطوات الدراسة :

الخطوة الأولى: وهى الخطوة التى عنت بتوضيح الإطار العام للبحث، وتحديد المشكلة بأبعادها المختلفة والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الخطوة الثانية: وفيها تم إبراز القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية المختلفة التى كانت وراء طلب العون، وهو ما تناوله الفصل الثاني.

الخطوة الثالثة: وفيها تم رسم شبكة العون المقدم للتعليم وقد كان هذا بشكل توثيقى. وللقيام برسم هذه الشبكة، تم تقسيم الجهات المانحة للعون إلى ثلاثة أقسام: قسم يتناول العون المقدم من منظومة الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي، واليونسكو، واليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي) (الفصل الثالث). والقسم الثانى تناول العون المقدم من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى (الفصل الرابع). أما القسم الثالث فقد تناول العون الثنائى بين مصر وكل من ألمانيا، وفرنسا وإنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية (الفصل الخامس).

الخطوة الرابعة: بعد محاولة رسم شبكة العون فى الخطوة السابقة، تأتى هذه الخطوة لتحليل مجالات هذا العون بهدف توضيح أهم المجالات التعليمية التى ركّز عليها العون، وإلى أى مدى تطابقت مع الأهداف العامة لأولويات السياسة التعليمية المصرية، مع محاولة إبراز الدور النسبى لكل من الجهات المانحة للعون، وتأثيرها على مسيرة تطوير التعليم فى مصر. كما تم استخلاص الآثار التعليمية والاجتماعية الإيجابية والسلبية للعون. كذلك تم تحليل مضمون منهج اللغة العربية، والذى كان قد تم تطويره بالتعاون مع الخبرة الأمريكية، وكذلك عرض لمنهج الأنشطة التربوية.(الفصل السادس).

الخطوة السادسة: وقد تم فيها محاولة الكشف عن مدى تأثير العون على السياسة التعليمية الوطنية، وذلك بمقابلة مقترحات بعض الجهات المانحة للعون بالسياسة التعليمية بهدف توضيح دور وأهمية العون فى تطوير التعليم فى مصر. (الفصل السابع).

الخطوة السابعة: حاولت الدراسة فى هذه الخطوة إبراز أهم النتائج التى أمكن التوصل إليها من الخطوات السابقة. (خاتمة البحث)